اقتصاد

وزير الزراعة في جولة للمنطقة الوسطى.. مراعاة خصوصية كل محافظة والاتجاه للزراعة وفق الميزات النسبية لكل محصول

قطنا: إعادة النظر في سياسة الدعم الزراعي الحالية

مدير «أكساد»: يجب أن ندرس السحب الآمن للمياه الجوفية

الوطن - محمد أحمد خبازي

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أهمية إعادة النظر في سياسة الدعم الزراعي الحالية مع مراعاة خصوصية كل محافظة من المحافظات السورية، والاستمرار بدعم المحاصيل الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي، والاتجاه للزراعة وفق الميزات النسبية لكل محصول، واستهداف محاصيل محددة وشريحة معينة من الفلاحين حسب الهدف البيني والاقتصادي.

وخلال الندوة الحوارية التفاعلية التي عقدت بحماة صباح أمس بهدف مناقشة سياسة الدعم الزراعي والأساليب والآليات المتبعة حالياً، وتحديد المعايير المستقبلية المناسبة التي يجب اتباعها وأولويات وبرامج تطبيقها، بيّن قطنا أن محافظة حماة زراعية بامتياز وتنتج الكثير من المحاصيل، ومن الضروري التوجه لسياسات دعم للمحاصيل الجديدة التي تنجح في المحافظة وتحقق عائداً اقتصادياً فيها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار قطنا إلى أن الحوار مع فعاليات المحافظة هدفه مناقشة الأساليب المناسبة للدعم المستقبلي، ما ينعكس إيجابياً على الفلاح والإنتاج، ويكون له أثر حقيقي على الأرض، وضرورة الاستفادة من مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي في هذا المجال، لجهة تحديد محاصيل إستراتيجية لكل محافظة ووضع خارطة جديدة للدعم.

وشدد على تعميم فكرة التشاركية مع المجتمع المحلي وكل القطاعات، والاهتمام بالجمعيات التسويقية، والتشجيع على الاستثمار في القطاع الزراعي، والتركيز على إيجاد آلية جديدة لدعم قطاع الثروة الحيوانية وتنميته وتطوير الإنتاج فيه.

وأوضح أنه يجب التركيز على البحوث الزراعية، والعمل على خريطة تصنيف الأراضي الزراعية في سورية كما فعل المركز في العديد من الدول العربية.

ولفت إلى أنه يجب التركيز على مدخلات الإنتاج، وعلى البذور وأصنافها وخاصة القمح والشعير والبذرة ذات الإنتاجية العالية والمتحملة لدرجات الحرارة العالية، وعلى منح قروض ميسرة جداً للفلاحين وخصوصاً في ظل الظروف المناخية الشديدة التي أدت لتدني الإنتاج الزراعي بشكل كبير.

وذكر العبيد أنه يجب على مركز أكساد والمنظمات العربية والدولية العاملة في سورية، ومراكز البحوث الزراعية السورية، تجريب كل الأصناف في المحافظات لنرى مدى تحملها للجفاف والحرارة وندرة المياه.

وأضاف: يجب أن ندرس السحب الآمن للمياه الجوفية لأحواض المياه في سورية، إذ لدينا أكثر من ١٦ حوضاً مائياً متأثراً بشكل كبير بهطل الأمطار وارتفاع درجة الحرارة وبإدارة المياه السطحية والجوفية.

ولفت إلى أهمية المشروع الذي نفذه المركز في قرية معان بريف حماة هذا العام، موضحاً أنه تمت زراعة نحو ١٥٠٠ دونم بالعدس وتوزيعها على نحو ٣٥٠ مزارعاً قدم المركز لهم مدخلات الإنتاج، وباستخدام الزراعة الحافظة التي أدت لانخفاض التكاليف بنسبة ٤٠ بالمئة وزيادة الإنتاج بنسبة ٣٠ بالمئة، إضافة إلى مشروع مهم جداً في مركز البحوث الزراعية بسلمية، هو نشر وحصاد المياه بالطريقة الهلالية بالحجارة على شجر الزيتون حيث زاد الإنتاج بنسبة أكثر من ٣٠ بالمئة.

وأكد العبيد ضرورة التكاتف والتعاون وفق الميزة النسبية لكل محصول في كل محافظة من المحافظات.

من جانبه، دعا رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم، إلى ضرورة دعم كل المحاصيل الإستراتيجية وغيرها، مضيفاً: فهناك فلاحون لديهم حيازات صغيرة وهم بحاجة للدعم أيضاً كبقية المحاصيل الإستراتيجية التي تحدد وفق الخطة الزراعية.

ورأى مدير زراعة حماة أشرف باكير، أنه من الضروري الانتهاء من شمولية الدعم الزراعي، والاتجاه نحو التخصص بالدعم.

الحكومة مستمرة في الدعم

عقدت الوزارة أمس ندوة حوارية ثانية في المركز الثقافي في حمص لمناقشة سياسة الدعم الزراعي الحالية وأساليبها وآلياتها وتطويرها على المستوى الوطني والمستوى المحلي.

وزير الزراعة أكد أن الحكومة مستمرة بدعم القطاع الزراعي، لكن من المهم إعادة هيكلة هذا الدعم ووضع أساليب جديدة تتلاءم مع المرحلة القادمة بهدف إيصال الدعم المقدم بطرق صحيحة ويلمس نتائجه الفلاحون لتحقيق الاستقرار لهم وتطوير الإنتاج الزراعي، لافتاً إلى التشاركية والتكامل بين القطاعات كافة، وتعزيز الاستثمار في الزراعة وخاصة في مجال المكننة الزراعية الحديثة التي تعد أساس تطوير الزراعة.

وأشار الوزير إلى أن الحكومة تتبع سياسة عامة للدعم الزراعي يشمل المحافظات كلها بالمستوى نفسه، ومن الضروري إعادة النظر بهذه السياسة ورسم مسار جديد لها مع الإبقاء على دعم محاصيل الأمن الغذائي لجهة مستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي ومراعاة خصوصية كل محافظة وما تشتهر به من المحاصيل وفق أهداف محددة وذات جدوى اقتصادية، وهذا هو الهدف من هذه الجلسات الحوارية لطرح الأفكار والرؤى في هذا المجال والوصول إلى مقترحات تخدم الإنتاج في كل محافظة، مبيناً أن هذه الندوة هي نواة لحوارات يجب أن تقام في المحافظة على مدى عشرة أيام وتحديد المقترحات ورفعها للوزارة.

وأوضح الوزير أن محافظة حمص تتميز بتنوع كبير بالإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ومن المهم وضع خريطة لأهم المحاصيل والنشاطات الزراعية فيها التي تحتاج للدعم واعتماد خطة واضحة لذلك، والاستناد إلى مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي، مؤكداً أهمية الرقم الإحصائي الدقيق وتصحيح البيانات لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

وأكد محافظ حمص نمير مخلوف على أهمية هذه الندوات الحوارية التفاعلية التي تنفذها الوزارة على مستوى المحافظات من خلال عرض الآراء والأفكار والمقترحات والمشاركة الفاعلة للوصول إلى تحديد آليات جديدة الدعم الزراعي بما يحقق النهوض بالإنتاج الزراعي وتطويره واستقرار المزارعين من خلال رسم خطط واضحة خلال المرحلة القادمة.

واستعرض مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية رائد حمزة المسارات الرئيسة في منظومة الدعم وأهداف الدعم لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل المزارعين وتنمية الريف واستدامة الموارد الطبيعية ورفع كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج والتكامل مع قطاع الصناعة وزيادة تنافسية المنتجات الزراعية وتوفير البيئة التنظيمية المحفزة للاستثمار الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية وترشيد استخدام مياه الري الزراعي.

في سورية: الملكية العقارية أنواع.. ولكل نوع سعر!

الجلالي لـ«الوطن»: نتفرد بهذه الظاهرة وفرق السعر بين المرخص وغيره عشرة أمثال

راما العلاف

يتعدد إثبات الملكية العقارية في سورية ما بين « الطابو بأنواعه (أخضر، زراعي، إسكان) والسجل المؤقت وحكم المحكمة والأسهم وأملاك الدولة ووكالة كاتب العدل وحصة من عقار على الشيوع وصولاً إلى التملك بمجرد إيصال فاتورة كهرباء في بعض مناطق «المخالفات»، ويعد إثبات ملكية العقار عاملاً حاسماً في قرار الشراء من عدمه وفي تحديد سعره أيضاً وذلك لما سيتبعه من إجراءات قانونية ومالية قد تكون أكثر تعقيداً.

الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أكد في حديثه لـ«الوطن» تفرد سورية بظاهرة تعدد أنواع الملكية العقارية التي تؤثر بدورها في عملية نقل الملكية عند البيع إذ تحتاج وقتاً أطول مقارنة بدول أخرى، كما تؤثر في أسعار العقارات حيث قد يصل فرق السعر بين عقار مرخص «طابو» وعقار غير مرخص أو غير منظم إلى «عشرة أمثال» ولو لم يكن بينهم كيلو متر واحد وكانا بالمواصفات والمساحة نفسها.

واعتبر الجلالي أن مسألة تعدد أنواع الملكية العقارية هي مسألة تنظيم إذ توجد عقارات مبنية وفق رخصة نظامية وأخرى مخالفة، وقد يكون البناء مرخصاً ولكن لم يتم فرزه بعد إلى شقق ومن ثم مازال مجرد أسهم أرض فيتم البيع بموجب حكم محكمة وقد تكون طريقة البيع فقط للتهرب من دفع الذمم المالية أيضاً.

وأشار إلى وجود ظاهرة أخرى تتعلق بالملكية العقارية في دمشق وهي تعدد مالكي العقار نفسه بسبب الميراث حيث توجد عقارات في دمشق تعود ملكيتها لشخص ما منذ ٤٠ أو ٦٠ سنة رغم وفاته إلا أن الورثة لم يقوموا بإجراء حصر الإرث وتقسيم الحصص ونقل الملكية لهم لأسباب ربما اجتماعية تتعلق بإقامة أحد الوالدين أو الإخوة في العقار وعدم الرغبة في إخراجهم لبيعه، أو لغياب أحد الورثة بسبب السفر بالتالي تصبح عملية بيع العقار غاية في التعقيد وتأخذ وقتاً طويلاً لأنها تحتاج موافقة جميع الورثة، الأمر الذي تجاوزته العديد من الدول عبر فرض مهلة لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة أشهر لذوي المتوفى ليتم حصر الإرث وتوزيع الحصص وإلا فستؤول ملكية العقار للدولة.

ولفت الجلالي إلى أن هذه المشاكل بحاجة لحل قانوني وتنظيمي بحيث يصبح سوق العقارات أكثر انتظاماً وتجانساً إذ لا يوجد سوق عقارات واحد في سورية إنما أسواق لكل منها خصائصه وزبائنه، مشيراً إلى أن المناطق العشوائية في دمشق قد لا تكون فيها ملكية أصلاً ويتم البيع على فاتورة ساعة كهرباء فقط، يفضلها الناس لأنها توفر مساكن قريبة من مركز المدينة وقد يفضلها البعض على مناطق منظمة في الضواحي التي تبعد ٧ أو ١٠ كيلو مترات عن مركز المدينة.

من جانبها بينت أستاذة التشريع العقاري في كلية الحقوق جامعة دمشق قسم القانون الخاص الدكتورة أمل شربا في حديثها لـ«الوطن» أن تنوع أساليب إثبات الملكية أمر طبيعي ووارد في كثير من دول العالم ومنها بريطانيا ولا يعد خللاً تشريعياً، لافتة إلى أن أكثر من ٨٠ بالمئة من الأراضي في سورية لها سجلات عقارية وجرت عليها أعمال التحديد والتحرير ٢٠ بالمئة غير محددة ومحررة، مشيرة إلى أن الكثير من المناطق بدمشق الأراضي محددة ومحررة لكن البناء غير مسجل بالسجل العقاري وغير موصوفة وهي قد تكون مشاريع جمعيات سكنية أو لوزارة الإسكان أو مؤسسة الإسكان العسكري أو مقاولين ولها سجلات لدى الإسكان أو الأخضر مجرد أرض.

مؤكدة ضرورة نقل الملكية من السجل المؤقت إلى السجل الآلي أو غيره إلى السجل العقاري الأخضر خلال مدة سنة إلى سنتين على الأكثر من البناء إلا أنها لم تنقل منذ ٢٥ سنة وأكثر، بالتالي تعددت أنواع الطابو بين «أخضر، إسكان، زراعي، سجل مؤقت، وعسكري» ولكن لها قوة الطابو الأخضر بتثبيت الملكية.

> أستاذة في القانون لـ«الوطن»: التشريع العقاري والسجل المدني لا يعترفان بأي طريقة إثبات ما لم تسجل بالسجل العقاري

وأوضحت أن جميع السجلات العقارية في سورية (طابو أخضر، إسكان، عسكري والسجل المؤقت) عدا أنه سجل دولة فهو يتمتع بقوة مطلقة بتثبيت الحق وإعطاء السلطات والتشريع العقاري والسجل المدني لا يعترف بأي طريقة إثبات ما لم تسجل بالسجل العقاري سواء كان حكم محكمة أو عقد بيع عند محام أو كاتب عدل ما لم يسجل بالسجل العقاري فالملكية لم تنتقل بعد.

وأوضحت أن حكم المحكمة المكتسب للدرجة القطعية ينقل الملكية ولكن من دون أثر ولا مفعول له ما لم يسجل بالسجل العقاري يبقى العقار باسم المالك الأول وليس مكتسباً الحكم، ولم يشترط المشرع تسديد ثمن العقار أو تسليمه لتثبيت الملكية.

وأكدت أن المشرع يحمي جميع أنواع إثبات الملكية الكتابية (طابو، حكم محكمة، كاتب عدل..) وحتى العقد الشفهي له سبل حماية عبر دعوى في المحكمة إذ إن قانون البينات يشترط إما إثبات بالشهادة أو الإقرار أو اليمين أو المعاينة بخبرة، إضافة إلى قانون المعاملات الإلكترونية الصادر عام ٢٠٠٩ و٢٠١٤ الذي سمح بقبول العقد الالكتروني وفق شروط معينة.

وأشارت إلى أنه فيما يخص مناطق المخالفات والـ٢٠ بالمئة غير المحددة والمحررة لدى السجل العقاري بالتالي فلا مالك لها جاء أشخاص وضعوا يدهم عليها سكنوها أو زرعوها، ولفتت إلى أنه في حال كان واضع اليد حسن النية فيلزم ٥ سنوات لتثبيت ملكيته للأرض، أما إذا كان سيئ النية فيلزم ١٥ سنة لتثبيت الملكية، ما لم تقم الدولة بأعمال التحديد والتحرير والوصف الفني لهذه الأراضي وتفتح منطقة عقارية لها سجلات عقارية تثبت الملكيات بها عبر القاضي العقاري، مشيرةً إلى أن العقارات التي لها سجل عقاري ولو وضع شخص ما يده لمدة ألف سنة تبقى الملكية باسم المالك المسجل لدى السجل العقاري مؤكدة أن القيمة المالية للعقار الذي له سجل أكبر بكثير من غير المسجل لكونه أقوى.

ولفتت شربا إلى وجود نسبة قليلة من الأراضي الأميرية تسعى الدولة إلى التخلص من ملكيتها لكونها من عيوب الملكية وملكيتها للدولة ناقصة حيث لها الحق ببيعها ولكن حق التصرف والاستعمال يكون للفرد بهدف تشجيع الاستثمار ويمنح حق التصرف ويسري عليه ما يسري على حق الملكية.

وفيما يخص العقارات التي على الشيوع بينت أن أي عقار توفي مالكه بالتالي تحول إلى تركة تصبح ملكيته شائعة ما يعقد أمور نقل الملكية وتعتبر من عيوب الملكية أيضاً إذ يتعذر النفع الكامل منها لكامل الورثة وتسبب العديد من الخلافات لكون ٢٤٠٠ سهم موزعة على العديد من الأفراد بنسب مختلفة أيضاً ما يعطل الملكية وهو أمر موجود بكل العالم أيضاً وبعض الأفراد يختارون بقاء الملكية الشائعة لعدم قدرتهم المادية على فرز الحصص وشرائها من بعضهم البعض إلا أن المشرع سعى لتقديم العديد من التسهيلات للتخلص من الملكية الشائعة.

١٨ منطقة حول العالم تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد بينها سورية

عضو غرفة تجارة لـ«الوطن»: السلع الغذائية متوفرة واستقرار سعر الصرف حافظ على ثبات الأسعار

محمد راكان مصطفى

حذر تقرير مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» وبرنامج الأغذية العالمي، من تفاقم احتياجات الأمن الغذائي في سورية ولبنان بسبب التداعيات الإقليمية التي قد تنتج عن اتساع رقعة الحرب على غزة.

وأفاد التقرير الأممي بأن ما لا يقل عن ١٨ منطقة حول العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد يمكن أن تشهد «عاصفة نارية من الجوع» ما لم تصل إليها المساعدات بشكل عاجل.

وأشار التقرير إلى أن تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار واليمن تعد أيضاً نقاطاً ساخنة مثيرة «للقلق بالغ»، إذ يواجه عدد كبير من الأشخاص في هذه البلدان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، إلى جانب تفاقم العوامل التي من المتوقع أن تؤدي إلى تفاقم الظروف التي تهدد الحياة في الأشهر المقبلة.

على الرغم من وجود العديد من «بؤر الجوع الساخنة» في إفريقيا، إلا أن المخاوف من المجاعة لا تزال قائمة في غزة والسودان، حيث لا يزال الصراع محتدماً، ما يزيد من خطر حدوث حالات طوارئ جديدة للجوع في المنطقة، حسبما حذرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي في تقرير الإنذار المبكر الذي نشرته الوكالتان الأمميتان اليوم الأربعاء ٥ حزيران.

وعلى الرغم من أن الصراع لا يزال يمثل أحد الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن الغذائي، فقد أكد تقرير الإنذار المبكر المشترك الصادر عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة أن الصدمات المناخية مسؤولة أيضاً، وليس أقلها ظاهرة النينيو «التي لا تزال قائمة».

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة المناخية تقترب الآن من نهايتها، «فمن الواضح أن تأثيرها كان شديداً وواسع النطاق»، حسبما أفاد مؤلفو التقرير، مشيرين إلى الجفاف المدمر في الجنوب الإفريقي والفيضانات واسعة النطاق في شرق إفريقيا.

وبالانتقال إلى التأثير المحتمل و«التهديد الوشيك» لظاهرة النينيا خلال الفترة بين آب وشباط ٢٠٢٥، أفاد تقييم الوكالتين الأمميتين بأنه من المتوقع أن تؤثر «بشكل كبير» على هطل الأمطار. وقد يؤدي ذلك إلى تغير مناخي له «تداعيات كبيرة» في العديد من البلدان بما فيها الفيضانات في جنوب السودان والصومال وإثيوبيا وهايتي وتشاد ومالي ونيجيريا، وكذلك السودان.

وحذر التقرير من أن الظاهرتين المناخيتين يمكن أن تؤديا إلى مزيد من الظواهر المناخية المتطرفة «التي يمكن أن تقلب حياة الناس وسبل عيشهم رأساً على عقب». وجدد التقرير الدعوات إلى تقديم عمل إنساني فوري على نطاق واسع «لمنع المزيد من المجاعة والموت».

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أكد توافر جميع السلع الغذائية في الأسواق، مشيراً إلى استمرار انسياب المستوردات من المواد الغذائية، ولفت إلى أن أحداث المنطقة أثرت على تأخر مدد الشحن حيث وصلت إلى ضعف المدة أحياناً عن طريق الموانئ.

ولفت الحلاق إلى وجود استقرار في الأسواق مع استقرار سعر الصرف ما أدى إلى توافر وثبات أسعار المواد في الأسواق المحلية خاصة الغذائية منها.

ورأى الحلاق ضرورة اتخاذ إجراءات احترازية لزيادة حجم المخازين من المواد الغذائية بشكل أكبر.

جمعية الصاغة: رسم الإنفاق الاستهلاكي أصبح واحداً بالمئة يستوفى عند البيع للمستهلك النهائي

الوطن

حافظ الذهب المحلي، أمس السبت، على سعره الأخير الذي سجله في الثامن من الشهر الجاري، في النشرة الصادرة عن جمعية الصاغة بدمشق، والتي حددت الجمعية فيه سعر مبيع غرام الذهب عيار ٢١ بـ٩٥٥ ألف ليرة، وسعر الشراء منه بـ٩٥٤ ألف ليرة، بينما حددت سعر مبيع عيار الذهب عيار ١٨ بـ٨١٨٥٧١ ليرة، وسعر الشراء منه ٨١٧٥٧١ ليرة.

أما الأونصة فقد حددت الجمعية سعرها بـ٣٤ مليوناً و٦٠٠ ألف، والليرة الذهبية بـ٧ ملايين و٩٠٠ ألف ليرة.

وأشارت الجمعية في منشور عبر صفحتها على «فيسبوك» إلى أنه بعد صدور القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤ المعدل للمرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥، والذي أصبح نافذاً اعتباراً من مطلع الشهر الجاري، ووفقاً لما بينته الإدارة الضريبية أصبح استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي على الحلي الذهبية الخالصة والمصنوعات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى ومصنوعاتها يتم عند البيع إلى المستهلك النهائي ونسبة ١ بالمئة من القيمة الإجمالية للفاتورة (قيمة المعدن الثمين + أجور الصياغة).

وعالمياً انخفضت أسعار الذهب أكثر من ١ بالمئة خلال تعاملات الجمعة ٢١ حزيران، في حين قفز البلاديوم المعدني المستخدم في صناعة السيارات إلى أعلى مستوى في شهر.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية ١,٧ بالمئة إلى ٢٣١٩,٩٥ دولاراً للأونصة. وجرت تسوية عقود الذهب الأميركية الآجلة منخفضة بنسبة ١,٦ بالمئة إلى ٢٣٣١,٢٠ دولاراً، محققاً خسارة أسبوعية بنسبة ٠,٧٦ بالمئة.

وفي الوقت نفسه، ارتفع البلاديوم في المعاملات الفورية ٣,٢ بالمئة إلى ٩٥٣,١٧ دولاراً للأونصة بعد أن صعد بما يصل إلى ١١,٢ بالمئة إلى ١٠٢٧,٠٤ دولاراً في وقت سابق من الجلسة.

وقال تاجر المعادن المستقل في نيويورك، تاي وونغ: «كانت هناك عمليات شراء كبيرة لصناديق البلاديوم المتداولة في الآونة الأخيرة، ما تسبب في نقص مادي على المدى القصير».

وفي سياق آخر، ارتفع البلاتين ١,٨ بالمئة إلى ٩٩٥,٧٨ دولاراً للأونصة، في حين تراجعت الفضة ٣,٧ بالمئة إلى ٢٩,٥٧ دولاراً، لكن المعدنين يتجهان لتحقيق مكاسب أسبوعية.